

تأثير معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١ / AIS) على ربحية المصارف التجارية العراقية الخاصة (بحث تطبيقي في احد المصارف التجارية العراقية الخاصة)

الباحثة ادبية داود علي(**)

د.نضال روؤف احمد (*)

المستخلص

هدف البحث الحالي إلى دراسة تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ (IAS ٢١) على قياس ربحية المصارف، اذ يوضح المعيار كيفية معالجة آثار تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الأصول والالتزامات التي تتضمن ارصده بالعملة الأجنبية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على الأرباح المعلنة من قبل المصارف. و تضمن البحث تكوين اطار فكري واضح حول متغيرات البحث ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات العمل اللائق ونمو الاقتصاد. وقد طرحت مشكلة البحث تساؤلات حول التأثيرات المباشرة لتقلبات أسعار الصرف على ربحية المصارف بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)، و تحديد مدى التزام المصارف العراقية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) وبيان اثر التطبيق على أرباح المصارف عينة البحث ، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي للبيانات المالية للمصارف عينة البحث للوقوف على الحسابات التي تأثرت بالتغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية ومن ثم استخراج مؤشرات الربحية للمصارف قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ / IAS (أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) لتوضيح تأثير هذا التطبيق على ربحية المصارف عينة البحث. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج ابرزها أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) له تأثير ملحوظ على ربحية المصارف على ربحية المصارف من خلال تأثيره الإيجابي أو السلبي على النتائج المالية، يعود ذلك إلى تأثيره على كيفية تقييم الموجودات والالتزامات وكيفية تسجيلها و الإفصاح عنها ، مما يسهم في تحديد الربحية الفعلية للمصارف بشكل أدق. وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تحديث النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف بما يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية لا سيما معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).

(*) المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

(**) ديوان الرقابة المالية الاتحادي

adeba7436 @ gmail.com

المقدمة

تلعب المؤسسات المصرفية دوراً حيوياً ورئيسياً في أي اقتصاد فلها دوراً حاسماً في جذب استثمارات ودعم نشاط الأعمال، وبسبب العولمة الاقتصادية زادت أهمية تلك المصارف وقد شهدت المؤسسات المصرفية تغيرات سريعة وآثار كبرى سواء أكانت اقتصادية أم سياسية مختلفة وقد أثرت هذه التغيرات والاحداث في أسعار صرف العملات الأجنبية، وبما ان المصارف تسعى الى تعظيم ربحيتها كونها تعتبر مؤشراً هاماً خاصة لقياس نتائجها وكفاءتها في استغلال مواردها فكان لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/21) تأثير على ربحيتها، من خلال تأثيره على القوائم المالية ومنها قائمة الدخل التي من خلالها يتم تحديد الارباح، وتتبع أهمية موضوع البحث من أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد ككل و تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ على ربحية المصارف. بناءً على ذلك فقد تم تقسيم هذا المبحث الى اربعة مباحث : تناول المبحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني فقد تخصص بالجانب النظري في حين تناول المبحث الثالث الجانب العملي، اما المبحث الرابع فكان اهم الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول:

منهجية البحث

اولاً:- مشكلة البحث:

تعتبر المعايير المحاسبية عنصراً أساسياً في النظام المالي العالمي، حيث تساهم في تنظيم وتوحيد الإجراءات المالية والإبلاغ عن الأداء المالي للكيانات الاقتصادية من بين هذه المعايير، يُعتبر معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS / ٢١) المتعلق بتأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية من المعايير الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر في القياسات المحاسبية للعديد من المؤسسات، بما في ذلك المصارف. إذ تواجه المصارف تحديات كبيرة في بيئة العمل المتقلبة، حيث تتأثر عملياتها ونتائجها المالية بتغيرات أسعار الصرف. إن هذه التغيرات تؤثر على كيفية احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عنها، وكذلك على النتائج المالية بشكل عام، مما يطرح التساؤل التالي كصيغة للمشكلة:

١- هل ان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم IAS/21 (آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية) يؤثر على قياس وتحليل الربحية في المصارف؟

ثانياً - أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في الوقت الراهن من أهمية الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية التي أصبحت مطلباً حتمياً لكي تواكب مهنة المحاسبة التطورات البيئية ليكون النظام المحاسبي قادراً على توفير معلومات ذات جودة عالية لمستخدميها، فضلاً عن أهمية الربحية المصرفية باعتبارها مؤشراً هاماً لقياس النتائج والكفاءة في استغلال الموارد بشكل صحيح والاستفادة من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ / التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لتوفير معلومات مفيدة عن الربحية لأصحاب المصلحة.

ثالثاً - أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. توضيح مفهوم واهمية معايير المحاسبة الدولية ولا سيما معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١)
٢. التعرف على مؤشرات الربحية وبيان تأثير التغيرات الحاصلة في اسعار الصرف في قياس هذه المؤشرات.
٣. بيان تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم ٢١ / أثر تغيرات اسعار صرف العملة الاجنبية في قياس ربحية المصارف.

رابعاً - فرضية البحث

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الأساسية الآتية:

- ١- إن تطبيق المصارف لمعيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) يسهم في تحسين القياس والافصاح عن الربحية.

خامساً: منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الكتب والرسائل والدوريات لتغطية الإطار النظري للبحث، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لنشاط المصارف عينة البحث للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣) وتفسير النتائج وتحليلها للوقوف على الحسابات التي تأثرت بالتغيرات في اسعار صرف العملة الاجنبية وبيان وتحديد تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٢١) على ربحية المصارف.

سادساً- مجتمع وعينة الدراسة

أ مجتمع البحث: تمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
ب - عينة البحث: تم اختيار مصرف (A) من تلك المصارف الواردة ضمن مجتمع البحث وتم تحديد هذ المصرف نظراً لتوافر البيانات، والمعلومات اللازمة للبحث ولفترة أربع سنوات امتدت من سنة ٢٠٢٠ لغاية سنة ٢٠٢٣.

سابعاً: حدود البحث

الحدود الموضوعية المكانية والزمانية للبحث كالاتي:

- ١- الحدود المكانية: تحددت في مصرف (A) احد المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ٢- الحدود الزمانية: سيتم اعتماد البيانات المالية والتقارير السنوية لمصرف (A) للسنوات (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

ثامنا: مصادر جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد على المصادر الآتية في جمع البيانات والمعلومات التي تخص موضوع البحث:

أ- الجانب النظري:

اعتمدت الباحثة في هذا الجانب على ما يتوفر من الكتب والمقالات والرسائل والاطاريح والبحوث العلمية والدراسات المنشورة والتي لها علاقة بموضوع البحث باللغتين العربية والاجنبية، وكذلك على التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين فيما يخص موضوع البحث فضلا عما هو متاح في الشبكة العنكبوتية للمعلومات (الانترنت).

ب - الجانب العملي:

اعتمدت الباحثة على البيانات المالية للمصارف عينة البحث للسنوات (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

المبحث الثاني:

التأطير النظري لمتغيرات البحث

اولا - معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) IAS

١- معايير المحاسبة الدولية IAS

• يرمز لها اختصارا (IAS) وهي المعايير التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قبل أن يتم استبدالها في نهاية عام ٢٠٠٠ بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ويرجع نشوء معايير المحاسبة الدولية إلى احتياجات عصر العولمة، عولمة الاقتصاد وخصوصاً عولمة أسواق المال الامر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة محلياً وإقليمياً ودولياً (الأسعد، ٢٠١٣: ٢٦٣). وتتبع أهمية معايير المحاسبة الدولية من أنها تحدد الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، فهي تعد بمثابة المعايير الأساسية الواجب استخدامها لضمان نوعية هذه المعلومات، لذلك يجب تحديد الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية تحدد طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على نتائج أعمال الوحدة، حتى يتم توصيل النتائج إلى المهتمين بالوحدة ويمكن ان تساعد المستخدمين لتلك المعلومات على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (جربوع، حلس، ٢٠٠٢: ٢١) وقد وردت عدة تعاريف للمعيار نذكر منها:

- سلوم ونوري، ٢٠٠٩: ١٤: يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بأعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لا بد من وجود مقياس محدد لمساعدة المحاسب على ادارة علمه
- ثابت وذنون، ٢٠١٧: ٧١: دليل أساسي من أجل تحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث المؤثرة على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها

- المعيني وياسين , ٢٠١٨ : ٤٣١ وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، وتهدف الى تقليل الاختلاف في التعبير والممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية

يمثل معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 21) أحد معايير المحاسبة الدولية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB). يركز معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 21) على مسائل المحاسبة المتعلقة بتحويل العملات الأجنبية وتأثير تغيرات أسعار الصرف على البيانات المالية للوحدات الاقتصادية. ويطلق على هذا المعيار اسم (اثر التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية) وبدا سريان هذا المعيار منذ تاريخ 1983، وتم التعديل في سنة 1993 للمرة الاولى ثم في سنة ٢٠٠٣ للمرة الثانية (ضو، ٢٠١٣: ١٧) اما اخر تعديل كان في ١٥ اب سنة ٢٠٢٣ حيث اصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) لتقديم إرشادات لتحديد متى تكون العملة غير قابلة للصرف مقابل عملة اجنبية أخرى، ووضع إرشادات تساعد على تقدير سعر الصرف بما يقلل التفاوت في أساليب التقدير ، على أن تسري التعديلات على فقرات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥. علماً أن هذا المعيار قد بدأ تطبيقه في العراق بدءاً من بداية سنة ١٩٩٥. سنة ١٩٩٥. على ان تسري التعديلات على فقرات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥. علماً أن هذا المعيار قد بدأ تطبيقه في العراق بدءاً من بداية سنة ١٩٩٥

٢- هدف معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS)

يهدف هذا المعيار إلى توضيح الآلية المحاسبية التي يتم من خلالها معالجة المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى توضيح كيفية ترجمة القوائم المالية للوحدات التابعة إلى عملة تقرير الوحدة القابضة، وبشكل عام يهدف المعيار إلى تحديد أسعار الصرف الواجب استخدامها في المعاملات التجارية التي تتم بعمليات أجنبية وأسعار الصرف الواجب استخدامها في ترجمة القوائم المعدة بعملة أجنبية وتحديد أين سيتم إظهار فروقات أسعار الصرف في القوائم المالية. (أبو ناصر، ٢٠٠٨: ٩).

٣- نطاق معيار المحاسبة الدولي (IAS 21):

- 1- المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية.
- 2- ترجمة القوائم المالية للعمليات المالية المشمولة في القوائم المالية للمنشأة بواسطة التوحيد الكلي أو النسبي أو بطريقة الملكية.

ثانياً- الربحية المصرفية

١- بعض التعاريف المتعلقة بتوضيح مفهوم الربحية :

(Barad, 2010: 108): قدرة استثمار معين على تحقيق عائد من استخدامه

(صادق، ٢٠١٥: ٣٠): هدف استراتيجي للمنظمة، ومؤشرا للحكم على كفاءتها على مستوى المنظمة او وحدات أعمالها، وتقاس الربحية بالعلاقة بين الأرباح والمبيعات، او تقاس من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات المساهمة في تحقيقها

(حسون، ٢٠٢٢: ٣٠١): كما عرفت على أنها المؤشر الذي يظهر النتائج الفعلية ويعكس مدى امكانية الوحدة على تحقيق العائد والأرباح وتقليل المخاطرة المالية التي تتعرض لها المصارف.

٢- أهمية الربحية

تعد الربحية ضرورية لتحقيق أهداف أوسع وأكثر استراتيجية مثل النمو والتطوير، والتوسع في تقديم الخدمات المالية الجديدة والمبتكرة التي يطلبها العملاء. فتحقيق أرباح تساهم في بناء الثقة بين المصرف وعملائه

١- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة (مخاطر الائتمان، ومخاطر التصفية الإجبارية، ومخاطر السرقة والاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة وغيرها) التي يتعرض لها المصرف حتى يتمكن من البقاء في سوق العمل.

٢ - الأرباح ضرورية للملاك، اذ تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المصارف.

٣- وسيلة لتنمية رأس المال كمصدر للتمويل الذاتي، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم البنك عندما تقرر إدارة البنك زيادة رأسمالها؛

٤- تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين

٣- نسب قياس الربحية:

يعد تحليل الربحية باستخدام النسب المالية من أهم أشكال التحليل المالي والمحاسبي وأكثرها انتشاراً، إذ يلجأ إليه كل أصحاب الصلة في المشروع من إدارة وملاك ومقرضين وغيرهم ويلجأ هؤلاء إلى تحليل الربحية لما له من اثر مباشر في تحليل باقي أوجه النشاط في المنشأة ومن خلال التحليل يمكن التعرف هل تحقق المنشأة ربحاً كافياً، أو ماهي معدلات الأرباح المتحققة من مختلف الأنشطة، أو هل استطاعت الإدارة تشغيل موجوداتها بكفاءة لتحقيق الربح» (خنفر والمطارنة، ٢٠١١: ١٣٨). ويمكن قياس الربحية من خلال النسب الآتية:

أ- العائد على الموجودات (ROA) (Return On Assets):

يشير العائد على الموجودات إلى إنتاجية الأصول أي مقدار الدخل الناتج عن كل وحدة من الاصول (Shakila, ٢٠١٩: ٦٣ ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الربحية (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

اجمالي الموجودات

ب - معدل العائد على حقوق الملكية ((Return On Equity (ROE

هو مقياس آخر لتحديد الربحية ويعد أحد أهم مقاييس الاداء المالي للمصرف والذي يشير إلى صافي الدخل على أجمالي حقوق الملكية (عاشور والبيوني، ٢٠٢٠: ٦٢٨). يقيس ما يحصل عليه المساهمون (الملاك) من وراء استثماراتهم لأموالهم (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة في نشاط المصرف) (القذافي، ٢٠١٢: ٥٥). وبحسب من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حق الملكية.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

حقوق الملكية

ج - معدل العائد على الودائع Return On Deposits

تقيس هذه النسبة معدل العائد على كل دينار من الأموال التي يساهم بها المودعين، اذا تبين مدى قدرة المصرف على توليد الارباح، من خلال توظيف الودائع في نشاطات استثمارية مختلفة، وتحسب من خلال المعادلة الآتية (قدوري وابو حمد، ٢٠١٨: ٣٥٢).

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100\%$$

مجموع الودائع

المبحث الثالث :

الجانب العملي

ربحية المصرف في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (21/ IAS)

إن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الصرف تؤدي إلى تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية، والحالية للمعاملات والعمليات بالعملات الأجنبية (Jankensgard, elat, 2020:15)، كما أن أي تغير غير المتوقع في أسعار الصرف سيغير مبلغ العملة المحلية اللازمة لتسديد دين بعملة أجنبية (Kallianiotis, 2013:265)، فيحدث ربح أو خسارة صرف العملات الأجنبية عندما تقوم الوحدة الاقتصادية بشراء وبيع السلع والخدمات في العملات الأجنبية، وتتقلب تلك العملة بالنسبة لعملتهم المحلية، فيؤثر هذا الاختلاف على التدفق النقدي لعمليات وقيمة الوحدة الاقتصادية.

عموماً إن تحركات أسعار الصرف تؤثر على كل من أسعار واردات السلع التامة الصنع، وتكاليف المدخلات المستوردة، مما يؤثر بشكل غير مباشر على المنافسة بين الشركات، ومن ثم ينبغي أن يكون لها تأثير كبير على ربحية الوحدة الاقتصادية، بغض النظر عما إذا كانت الوحدة ذات توجه محلي أو دولي (Obasi & Okegbe, 2023:112).

تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/21) على ربحية المصارف

ان ربحية المصرف تتأثر نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) الخاص بمعالجة العمليات المالية التي تتم بعملات اجنبية من حيث اثباتها ومن ثم معالجة اثر التغير في سعر الصرف خلال الفترة لغرض معرفة مكاسب وخسائر العملات الاجنبية في تاريخ اعداد القوائم المالية وفي تاريخ السداد لتعبر بصورة حقيقية عن العملية المالية التي تمت بالعملة الاجنبية من خلال الاطلاع على ما ورد في تقارير إدارة المصارف للسنة ٢٠٢٠ وكذلك ٢٠٢٣ وإيضاحات مراقبي الحسابات الواردة فيها لاحظنا ان اغلب المصارف لم تتطرق الى أو تفصح في هذه التقارير عن قيامها بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) وتأثير التطبيق على الدخل أو حقوق الملكية علما ان اغلب المصارف لديها معاملات بالعملة الاجنبية، فتقارير المصارف لسنة ٢٠٢٠ بينت مبالغ الفروقات الناتجة عن تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية وتطبيق المعالجة المحاسبية حسب توجيه البنك المركزي العراقي بتحويل الأرباح المتحققة عن عملية التغيير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية لتغطية الانخفاضات في مخصصات بعض الحسابات ضمن حسابات المركز المالي. كما ان اغلب المصارف خلال سنة ٢٠٢٣ لم تفصح عن مبلغ الفروقات الناتج عن تغيرات اسعار الصرف والمعالجة المحاسبية المطبقة من قبلها كون ان تأثير مبلغ الفروقات كان على البيانات المرحلية في ٢٠٢٣/٢/٨ غير المنشورة وبالتالي لم يتم بيان أثرها على البيانات الختامية.

نستعرض ادناه ما توصلنا اليه بعد الدراسة والبحث الذي اجراه الباحث لخصر تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) على البيانات المالية للمصرف (A) وعلى نتائج النشاط وبالتالي على ربحية المصرف.

١- مصرف (A)

استنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي رقم (٢٤٤٠/٦/١) في ٢٠٢٠/١٢/٢٠ تم تغيير سعر الصرف من (١١٩٠) دينار الى (١٤٦٠) دينار للدولار الواحد لحساب مركز الصيرفة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠ ونتيجة ذلك كان رصيد حساب مركز العملات الاجنبية مدينا بمبلغ (٣,٣٨٢,٦٦٧) ألف دينار تم قيده كإيراد ضمن حساب فروقات تقييم عملة أجنبية ومن ثم تم عكسه الى حساب التخصيصات وكان من المفترض تبويبها الى حساب الإيرادات في كشف الدخل لكونها متأتية من تقييم البنود النقدية وهي حسابات النقد والائتمان وحسب ما ورد في تطبيق المعيار الدولي موضوع البحث إلا أنَّ المصرف وحسب توجيهات البنك المركزي العراقي المذكورة سابقاً قام بإضافة هذا المبلغ (الزيادة) الى حساب التخصيصات المتنوعة.

ولغرض بيان تأثير المعالجة المحاسبية التي اجراها المصرف خلافاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) والتي جاءت تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي المذكورة اعلاه على حسابات قائمة المركز المالي قام الباحث بأجراء المعالجة المحاسبية التي نص عليها المعيار موضوع البحث بتثبيت مبلغ الفروقات بكشف الدخل وبيان أرصدت الحسابات بعد التطبيق وقد تمثل تأثير هذا الاجراء على قائمة المركز المالي بالآتي:

١- تخفيض رصيد حساب التخصيصات المتنوعة بمبلغ فروقات الترجمة والبالغة (٣٣٨٢٦٦٧) ألف دينار ليصبح رصيد التخصيصات الظاهر في قائمة المركز المالي (١٠٢٨٥٣٨٢) ألف دينار بدل من (١٣٦٦٨٠٤٩) ألف دينار

٢- زيادة في رصيد حساب مخصص ضريبة الدخل ورصيد كل من حساب (الاحتياطيات والارباح المدورة بمبلغ الفروقات البالغة (٣٣٨٢٦٦٧) موزعه كما يلي:

أ- زيادة مخصص ضريبة الدخل بمبلغ (٥٠٧٤٠٠) ألف دينار وبذلك أصبح المبلغ (١٦٢٨٠٠٠) ألف دينار بدلاً من (١١٢٠٦٠٠) ألف دينار

ب - زيادة كل من حساب الاحتياطيات والارباح المدورة بمقدار (٢٨٧٥٢٦٧)

حيث أصبح مجموع حقوق الملكية (٢٨٩٤٣٠٠٦٠) ألف دينار بدل (٢٨٦٥٥٤٧٩٣) ألف دينار.

قائمة المركز المالي كما في ٣١/ كانون الأول / ٢٠٢٠

(١)		التفاصيل
٢٠٢٠	٢٠٢٠	ألف دينار
(٢٠٢٠) (اعداد الباحث)	ألف دينار	ألف دينار
١,٠٩٠,٠٥٢,٠٢٢	١,٠٩٠,٠٥٢,٠٢٢	نقد وارصدة لدى البنك المركزي العراقي
٣٠,٦٤٢,١١١	٣٠,٦٤٢,١١١	إرصدة لدى البنوك والمؤسسات الأخرى
١٠٢,٦٧١,٦٥٩	١٠٢,٦٧١,٦٥٩	تسهيلات إئتمانية مباشرة، صافي
٩٠٣,٧٧٣	٩٠٣,٧٧٣	موجودات غير ملموسة، صافي
١٨,٥٨٥,٠١١	١٨,٥٨٥,٠١١	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٢٨,٦٨٨,٢٣٤	٢٨,٦٨٨,٢٣٤	موجودات ثابتة
١,١٠٤,٣٨٢	١,١٠٤,٣٨٢	موجودات مالية بالقيمة العادلة من
		خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٧١٨,٠٥١	٧١٨,٠٥١	حقوق استخدام الاصول
١٤,٠٥٣,٨١٨	١٤,٠٥٣,٨١٨	موجودات أخرى
<u>١,٢٨٧,٤١٩,٠٦١</u>	<u>١,٢٨٧,٤١٩,٠٦١</u>	مجموع الموجودات
١٣,٣١٦,٥١٢	١٣,٣١٦,٥١٢	المطلوبات
٩٥٢,٣٨٥,٧٧٩	٩٥٢,٣٨٥,٧٧٩	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
١٢,٧٧٢,٠٤٥	١٢,٧٧٢,٠٤٥	ودائع العملاء
١,٦٢٨,٠٠٠	١,١٢٠,٦٠٠	تأمينات نقدية
١٠,٢٨٥,٣٨٢	١٣,٦٦٨,٠٤٩	مخصص ضريبة الدخل
٥٥٠,٢٥٩	٥٥٠,٢٥٩	مخصصات متنوعة
٧,٠٥١,٠٢٤	٧,٠٥١,٠٢٤	التزامات عقود الايجار
٩٩٧,٩٨٩,٠٠١	١,٠٠٠,٨٦٤,٢٦٨	مطلوبات أخرى
		مجموع المطلوبات
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	حقوق المساهمين
٨,٩٨٦,٨٨٥	٨,٨٤٣,١٢٢	رأس المال
٧,٩٠٩,٩٠١	٧,٧٦٦,١٣٨	إحتياطي الزامي
(٨٩,٠٢٨)	(٨٩,٠٢٨)	إحتياطيات أخرى
٢٢,٦٢٢,٣٠٢	٢٠,٠٣٤,٥٦١	إحتياطي القيمة العادلة
٢٨٩,٤٣٠,٠٦٠	٢٨٦,٥٥٤,٧٩٣	أرباح مدورة
<u>١,٢٨٧,٤١٩,٠٦١</u>	<u>١,٢٨٧,٤١٩,٠٦١</u>	مجموع حقوق المساهمين
		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

كشف الدخل للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٢٠

التفاصيل	الف دينار قبل تطبيق المعيار (٢١) (الصادرة)	الف دينار بعد تطبيق المعيار (٢١)
الفوائد الدائنة	١٣,٧٩٠,١٢٢	١٣,٧٩٠,١٢٢
الفوائد المدينة	(١,٢٣١,٢٧٩)	(١,٢٣١,٢٧٩)
صافي الدخل من الفوائد	١٢,٥٥٨,٨٤٣	١٢,٥٥٨,٨٤٣
العمولات والرسوم الدائنة	٢,٧٤٩,٠٠٦	٢,٧٤٩,٠٠٦
العمولات والرسوم المدينة	(١٧٦,١٢٣)	(١٧٦,١٢٣)
صافي الدخل من العمولات والرسوم	٢,٥٧٢,٨٨٣	٢,٥٧٢,٨٨٣
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم	١٥,١٣١,٧٢٦	١٥,١٣١,٧٢٦
أرباح تشغيلية ناتجة عن تداول العملات الأجنبية	٤١٤,٥١٣	٤١٤,٥١٣
إيرادات نافذة العملات الأجنبية	١٢٩,٨٤٩	١٢٩,٨٤٩
إيرادات تشغيلية أخرى	٨٨,١٣٢	٨٨,١٣٢
إيرادات فروقات تقييم عملات أجنبية	-	٣,٣٨٢,٦٦٧
إجمالي الدخل التشغيلي	١٥,٧٦٤,٢٢٠	١٩,١٤٦,٨٨٧
المصاريف		
نفقات الموظفين	(٤,٢٢٣,٦٤٠)	(٤,٢٢٣,٦٤٠)
اندثارات الموجودات الثابتة	(٨٢٠,٧١٧)	(٨٢٠,٧١٧)
إطفاءات الموجودات غير الملموسة	(٤٠٩,٠٩٣)	(٤٠٩,٠٩٣)
استرداد مخصصات	٩٥٥,٨٨٧	٩٥٥,٨٨٧
مصاريف تشغيلية أخرى	(٣,١٤٠,٩٢٤)	(٣,١٤٠,٩٢٤)
إجمالي المصاريف التشغيلية	(٧,٦٣٨,٤٨٧)	(٧,٦٣٨,٤٨٧)
الربح قبل الضريبة	٨,١٢٥,٧٣٣	١١,٥٠٨,٤٠٠
مصروف ضريبة الدخل	(١,١٢٠,٦٠٠)	(١,٦٢٨,٠٠٠)
الربح بعد الضريبة	٧,٠٠٥,١٣٣	٩,٨٨٠,٤٠٠
احتياطي قانوني	٣٥٠,٢٥٦	٤٩٤,٠١٩
احتياطي توسعات	٣٥٠,٢٥٦	٤٩٤,٠١٩
الفائض المتراكم	٦,٣٠٤,٦١٩	٨,٨٩٢,٣٦٠

تعديل الباحثة على قائمة كشف الدخل كان بإضافة إيرادات فروقات تقييم العملات الأجنبية البالغة (٣٣٨٢٦٦٧) ألف دينار الى الكشف مما ادى الى زيادة إجمالي الدخل التشغيلي وبالتالي زيادة كل من (صافي الربح، مصروف ضريبة الدخل، احتياطي توسعات، الفائض المتراكم) كما مبين في الجدول ادناه:

اسم الحساب	المبالغ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	المبلغ بعد التطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	مبلغ الزيادة
الربح قبل الضريبة	٨,١٢٥,٧٣٣	١١,٥٠٨,٤٠٠	٣٣٨٢٦٦٧
مصروف الضريبة	١,١٢٠,٦٠٠	١,٦٢٨,٠٠٠	٥٠٧٤٠٠
صافي الربح	٧,٠٠٥,١٣٣	٩,٨٨٠,٤٠٠	٢٨٧٥٢٦٧
احتياطي قانوني	٣٥٠,٢٥٦	٤٩٤,٠١٩	١٤٣٧٦٣
احتياطي توسعات	٣٥٠,٢٥٦	٤٩٤,٠١٩	١٤٣٧٦٣
الفائض المتراكم	٦,٣٠٤,٦١٩	٨,٨٩٢,٣٦٠	٢٥٨٧٧٤١

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في كشف الدخل

بموجب السياسة المحاسبية التي اعتمدها هذا المصرف فقد استمر بتسجيل المعاملات التي جرت بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ اعداد القوائم المالية كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ و ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث لم يكن هناك اي تغير في سعر الصرف للعملة الاجنبية (الدولار) من قبل البنك المركزي العراقي واستمر تقييم العملات في السجلات المالية المصرفية على اساس سعر الصرف (١٤٦٠) دينار لكل دولار، اما في سنة ٢٠٢٣ وبعد تاريخ ٢٠٢٣/٢/٨ قام المصرف بتسجيل المعاملات التي جرت بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف الجديدة، و ترجمة ارصدة الموجودات والمطلوبات المالية المتضمنة ارصدة بعملات اجنبية بسعر (١٣١٠) دينار لكل دولار تنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراقي بموجب كتابهم المرقم (٩٥/٢/٩) في ٢٠٢٣/٢/٨ الذي بموجبه تم تغيير سعر صرف الدولار من (١٤٦٠ الى ١٣١٠) دينار لكل دولار. ومن خلال دراسة البيانات المالية للسنة المنتهية ٢٠٢٣/١٢/٣١ والايضاحات الواردة فيها وتقرير الإدارة لاحظنا قيام المصرف بالاكثفاء فقط بذكر سعر الصرف الجديد الذي تم بموجبه ترجمة ارصدة الحسابات التي تضمنت ارصدة بعملات اجنبية (موجودات، مطلوبات) ولم يتطرق الى ذكر نتائج الترجمة وبعد المداولة

والاطلاع على اوراق عمل المحاسب تبين للباحث ان المصرف قد حقق خسائر بلغت (٢٣٥,٨٤٦) الف دينار ننتجه ترجمة ارصدة الحسابات بالعملة الاجنبية بعد قرار البنك المركزي بتخفيض سعر الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي من سعر ١٤٦٠ الى ١٣١٠ دينار لكل دولار و كانت معالجة المصرف بتنزيل مبلغ الخسارة من مخصص تقلبات الاسعار اي خلافا للمعالجة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) الذي اوجب بتسجيل (الارباح او الخسائر) الناتجة عن عمليات ترجمة ارصدة الحسابات بالعملة الاجنبية الى كشف الدخل وقد قام الباحث بالتعديل على قائمة المركز المالي واعادة ارصدة الحسابات الى ما كانت عليه قبل المعالجة القيدية المطبقة من قبل المصرف وتطبيق المعالجة المحاسبية الواردة بالمعيار موضوع البحث وبيان حسابات قائمة المركز المالي التي تأثرت نتيجة تطبيق المعيار وكما موضح ادناه:

قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١

ألف دينار (الصادر)	ألف دينار (الباحث)	التفاصيل
٦٤٣,٩٧٧,٠٤٤	٦٤٣,٩٧٧,٠٤٤	نقد وارصدة لدى البنك المركزي العراقي
١٠٨,٧٤٠,٥٠٥	١٠٨,٧٤٠,٥٠٥	إرصدة لدى البنوك والمؤسسات الأخرى
١٩٤,٩٩٦,٥٨٣	١٩٤,٩٩٦,٥٨٣	تسهيلات إئتمانية مباشرة، صافي
٢,٣٣٥,٩٩٤	٢,٣٣٥,٩٩٤	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
١٤٥,١٨١,٣٨٠	١٤٥,١٨١,٣٨٠	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٢٧,٣٣٦,٨٠٢	٢٧,٣٣٦,٨٠٢	موجودات ثابتة
١,٣٦١,٦٧٠	١,٣٦١,٦٧٠	موجودات غير ملموسة، صافي
٣,٢٤٥,٩٣٠	٣,٢٤٥,٩٣٠	حقوق استخدام الأصول
٨,١٨١,٣٩٦	٨,١٨١,٣٩٦	موجودات أخرى
<u>١,١٣٥,٣٥٧,٣٠٤</u>	<u>١,١٣٥,٣٥٧,٣٠٤</u>	مجموع الموجودات المطلوبة
٦,١٦٨,٩٢٧	٦,١٦٨,٩٢٧	ودائع البنوك ومؤسسات مصرفية
٦٧٠,٥٨٢,١١٩	٦٧٠,٥٨٢,١١٩	ودائع العملاء
١١٩,٥٦٣,١٢٩	١١٩,٥٦٣,١٢٩	تأمينات نقدية
٦,٥٩٨,٦٠٠	٦,٦٣٢,٣٩٨	مخصص ضريبة الدخل
٣,١٩٩,٨١٣	٢,٩٦٣,٩٦٧	مخصصات متنوعة
٣,٣١٥,٤٨١	٣,٣١٥,٤٨١	التزامات عقود الإيجار
١٤,٢٨٥,٦٧٧	١٤,٢٨٥,٦٧٧	مطلوبات أخرى
٨٢٣,٧١٣,٧٤٦	٨٢٣,٥١١,٦٩٨	مجموع المطلوبات
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	حقوق المساهمين
١١,٨٥٣,٨٦٦	١١,٨٦٣,٩٦٨	رأس المال
٦١٧,٥٧٠	٦١٧,٥٧٠	إحتياطي الزامي
٧,٩٦٤,٣٢٢	٧,٩٦٤,٣٢٢	إحتياطيات أخرى
٤١,٢٠٧,٨٠٠	٤١,٣٩٩,٧٤٦	إحتياطي القيمة العادلة
٣١١,٦٤٣,٥٥٨	٣١١,٨٤٥,٦٠٦	أرباح مدورة
<u>١,١٣٥,٣٥٧,٣٠٤</u>	<u>١,١٣٥,٣٥٧,٣٠٤</u>	مجموع حقوق المساهمين
		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

ومن خلال القائمتين اعلاه يمكن توضيح تعديلات الباحثة على قائمة المركز المالي بالآتي:

١- إضافة مبلغ (٢٣٥٨٤٦) ألف دينار (خسائر فروقات ترجمة عملات اجنبية) الى حساب تخصيصات متنوعة وبذلك زاد الرصيد الى (٣١٩٩٨١٣) ألف دينار بدلاً من (٢٩٦٣٩٦٧) ألف دينار

٢- تخفيض رصيد حساب مخصص ضريبة الدخل ورصيد كل من حساب (الاحتياطي قانوني والارباح المدورة بمبلغ الفروقات البالغة (٢٣٥٨٤٦) ألف دينار موزعه كما يلي

أ - تخفيض رصيد حساب مخصص ضريبة الدخل بمبلغ (٣٣٧٩٨) ألف دينار لصيح الرصيد (٦٥٩٨٦٠٠) ألف دينار بدل من (٦٦٣٢٣٩٨) ألف دينار.

ب - تخفيض رصيد الاحتياطي قانوني والارباح المدورة بمبلغ (٢٠٢٠٤٨) ألف دينار وبذلك أصبح مجموع حقوق المساهمين (٣١١,٦٤٣,٥٥٨) ألف دينار، بدلاً من (٣١١,٨٤٥,٦٠٦) ألف دينار.

قائمة الدخل كما في ٢٠٢٣ / ١٢ / ٣١

الفوائد الدائنة	٣١,٤٨١,٤٣٤	بعد تطبيق المعيار (٢١) (اعداد الباحث)
الفوائد المدينة	(٤,٠٧٩,٠٦٢)	(٤,٠٧٩,٠٦٢)
صافي الدخل من الفوائد	٢٧,٤٠٢,٣٧٢	٢٧,٤٠٢,٣٧٢
العمولات والرسوم الدائنة	٣٠,٧٣٨,٧٤٧	٣٠,٧٣٨,٧٤٧
العمولات والرسوم المدينة	(٧٦٦,٣٥٩)	(٧٦٦,٣٥٩)
صافي الدخل من العمولات والرسوم	٢٩,٩٧٢,٣٨٨	٢٩,٩٧٢,٣٨٨
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم	٥٧,٣٧٤,٧٦٠	٥٧,٣٧٤,٧٦٠
أرباح تشغيلية ناتجة عن تداول العملات الأجنبية	١,٨٦٩,٣٨٩	١,٨٦٩,٣٨٩
إيرادات نافذة العملات الأجنبية	٦,١٨٩,٢٥١	٦,١٨٩,٢٥١
ايراد الاستثمار	٣٢,٣١٣	٣٢,٣١٣
إيرادات تشغيلية أخرى	١٤٥,١٠٢	١٤٥,١٠٢
فروقات تقييم عملات أجنبية (خسارة)	-	(٢٣٥,٨٤٦)
إجمالي الدخل التشغيلي	٦٥,٦١٠,٨١٥	٦٥,٣٧٤,٩٦٩
المصاريف		
نفقات الموظفين	(٦,٧٧٧,٧٩٦)	(٦,٧٧٧,٧٩٦)
اندثارات الموجودات الثابتة	(١,١٩٣,٧١٤)	(١,١٩٣,٧١٤)
اطفاءات الموجودات غير الملموسة	(٢٢٣,٥٨٢)	(٢٢٣,٥٨٢)
مصرف مخصص الخسائر الائتمانية	(٣,٠٠٠,٠٠٠)	(٣,٠٠٠,٠٠٠)
استرداد مخصصات	-	-
مصاريف تشغيلية أخرى	(٨,١٣٥,٨٠٢)	(٨,١٣٥,٨٠٢)
إجمالي المصاريف التشغيلية	(١٩,٣٣٠,٨٩٤)	(١٩,٣٣٠,٨٩٤)
الربح قبل الضريبة	٤٦,٢٧٩,٩٢١	٤٦,٠٤٤,٠٧٥
مصرف ضريبة الدخل	(٦,٦٣٢,٣٩٩)	(٦,٥٩٨,٦٠٠)
الربح بعد الضريبة	٣٩,٦٤٧,٥٢٢	٣٩,٤٤٥,٤٧٥
احتياطي قانوني	١,٩٨٢,٣٧٦,٠٠	١,٩٧٢,٢٧٤,٠٠
الفائض المتراكم	٣٧,٦٦٥,١٤٦	٣٧,٤٧٣,٢٠١

قامت الباحثة بتعديل كشف الدخل لاستخراج نتيجة النشاط بعد احتساب مبلغ (٢٣٥٨٤٦) ألف دينار الناتج عن فروقات تقييم عملات أجنبية البالغة (خسائر) في كشف الدخل فانخفض مبلغ الربح قبل الضريبة ليصبح (٤٦,٠٤٤,٠٧٥) ألف دينار وبالتالي انخفاض كل من (مصرف ضريبة الدخل وصافي الربح بعد الضريبة، احتياطي قانوني، الفائض المتراكم) وكما مبين في الجدول ادناه:

اسم الحساب	المبلغ قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)	بعد التطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١	مبلغ النقصان
الربح قبل الضريبة	٤٦,٢٧٩,٩٢١	٤٦,٠٤٤,٠٧٥	٢٣٥٨٤٦
مصرف الضريبة	٦,٦٣٢,٣٩٩	٦٥٩٨٦٠٠	٣٣٧٩٩
صافي الربح	٣٩,٦٤٧,٥٢٢	٣٩,٤٤٥,٤٧٥	٢٠٢٠٤٧
احتياطي قانوني	١,٩٨٢,٣٧٦,٠٠	١,٩٧٢,٢٧٤,٠٠	١٠١٠٢
فائض متراكم	٣٧,٦٦٥,١٤٦	٣٧,٤٧٣,٢٠١	١٩١٩٤٥

اولا- تحليل مؤشرات الربحية لمصرف (A) للفترة من (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

أ- مؤشرات الربحية في ظل البيانات المالية الصادرة لمصرف (A) لسنوات (٢٠٢٠ لغاية ٢٠٢٣) وكما وضحنا سابقا ان المصرف اعلاه لم يطبق المعالجة المحاسبية التي نص عليها المعيار موضوع البحث خلال الفترة التي شهدت تغيرات في اسعار صرف العملة الاجنبية (سنة ٢٠٢٠ وسنة ٢٠٢٣) المذكورة سابقا .

مؤشرات الربحية لمصرف (A)	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
العائد على حقوق الملكية ROE = صافي الربح / اجمالي حقوق الملكية	٢,٤٤	٢,٨٩	٤,٤٦	١٢,٧
نسبة الربحية العائد على الاصول ROA = صافي الربح / اجمالي الأصول	٠,٥٤	١,١٦	١,٧١	٣,٤٩%
معدل العائد على الودائع = صافي الربح / اجمالي الودائع	٠,٧٢	٢,١٢	٣,٢٢	٥,٨٥%

ب - الجدول ادناه يبين مؤشرات الربحية بناء على التعديلات التي اجراها الباحث على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفقا للمعالجة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) (بعد التطبيق):

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	مؤشرات الربحية لمصرف (A)
١٢,٦	٤,٤٦	٢,٨٩	٣,٤١	العائد على حقوق الملكية ROE = صافي الربح / اجمالي حقوق الملكية
٣,٤٧	١,٧١	١,١٦	٠,٧٦	العائد على الاصول ROA = صافي الربح / اجمالي الأصول
٥,٨٢	٣,٢٢	٢,١٢	١,٠٢	معدل العائد على الودائع = صافي الربح / اجمالي الودائع

عند مقارنة النسبة المستخرجة بالاعتماد على البيانات المالية الصادرة وبين النسب التي استخرجها الباحث وفق التعديلات مطلوبة لاحظنا الاتي:

١- خلال سنة ٢٠٢٠

ومن الجدولين اعلاه نلاحظ ارتفاع مؤشر العائد للحقوق الملكية الى (٣,٤١٪) بدل من (٢,٤٤٪) وكذلك ارتفاع مؤشر العائد على الاصول من (٠,٥٤) الى (٠,٧٦)، وارتفاع مؤشر العائد على الودائع الى (١,٠٢) بدل من (٠,٧٢). بعد تطبيق المعيار من قبل الباحثة خلال سنة ٢٠٢٠ واجراء التعديلات ا على القائمة المركز المالي و تثبيت الارباح الناتجة عن فروقات اسعار الصرف في كشف الدخل كون المصرف لم يطبق المعالجة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) المصرف والتزم بتطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي الامر الذي ادى الى انخفاض مؤشرات الربحية الخاصة به خلال سنة ٢٠٢٠.

٢- خلال سنوات (٢٠٢١ و ٢٠٢٢)

نلاحظ ثبات نسبة العائد على حقوق الملكية (٢,٨٩٪) ومؤشر العائد على الموجودات (١,١٦٪) ومؤشر العائد على الودائع (٢,١٢٪) حيث لم يكن هناك تغير في سعر الصرف واستمر المصرف بتسجيل المعاملات وفق الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي حيث استمر تقييم العملات الاجنبية بسعر ١٤٦٠ خلال سنة ٢٠٢١ وكذلك خلال سنة ٢٠٢٢ نلاحظ ثبات نسبة العائد على حقوق الملكية (٤,٤٦٪) ومؤشر العائد على الموجودات (١,٧١٪) ومؤشر العائد على الودائع (٣,٢٢٪)، فلم يقيم الباحث بأجراء أي تعديل على البيانات المالية ومؤشرات الربحية الخاصة بها خلال سنة ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

٣- خلال سنة ٢٠٢٣

ومن الجدولين اعلاه نلاحظ انه بعد قيام الباحثة بتطبيق المعيار خلال سنة ٢٠٢٣ انخفضت مؤشرات الربحية الخاصة به كون انه قد حقق خسائر نتيجة اعادة تقييم الموجود النقدي بالعملة

الاجنبية، وقد عالج المصرف هذه الخسائر بتخفيض مخصص تقليات اسعار الصرف ولم يؤثر كشف الدخل بمبلغ الخسارة خلافا للمعالجة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) ونتيجة تعديلات الباحثة وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) على البيانات المالية للمصرف لسنة ٢٠٢٣ وتثبيت خسائر تقييم العملات الاجنبية في كشف الدخل الامر الذي ادى الى انخفاض مؤشرات الربحية فنلاحظ انخفاض مؤشر العائد للحقوق الملكية من (١٢,٧) الى (١٢,٦)، وكذلك مؤشر العائد على الاصول من (٣,٤٩٪) الى (٣,٤٧) ومؤشر العائد على الودائع من (٥,٨٥٪) الى (٥,٨٢) ((

٤.١ الاستنتاجات

يبين هذا المبحث أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بناء على ما تم ذكره في الجانب النظري، فضلا الى ما تم التوصل اليه في الجانب العملي لبيان اهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) / IAS عند معالجة المعاملات بالعملة الأجنبية وهذه الاستنتاجات كالآتي:

١. تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) يؤثر على ربحية المصارف من خلال تأثيره الإيجابي أو السلبي على النتائج المالية، نتيجة تأثيره على الموجودات والالتزامات وكيفية تسجيلها والإفصاح عنها، مما يساعد على تحديد الربحية الفعلية للمصارف.
٢. أغلب المصارف لم تفصل بين الإيراد العرضي والإيراد المتأتي من النشاط التشغيلي للمصرف، فضلا عن اختلاف المعالجة القيدية من مصرف إلى آخر.
٣. شخّصت هذه الدراسة قصور في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) / IAS من قبل المصارف الملزمة بتطبيقه.
٤. عدم توفر حساب مخصص لهذه الفروقات في النظام المحاسبي الموحد الذي تتبعه المصارف اذ لوحظ تبويب الفروقات الناجمة عن تغيير أسعار العملات على حسابات مسمياتها مختلفة

التوصيات

١. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بصفته الجهة المشرفة والمراقبة على المصارف العراقية الأهلية والحكومية بحث المصارف على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومن ضمنها معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) / IAS لاسيما المصارف التي تتعامل بالعملة الأجنبية. وهذا يتم على النحو الآتي:
٢. توفير دليل شامل يشرح المعايير ومتطلباتها بشكل واضح.
٣. توفير فريق استشاري من البنك المركزي يساعد المصارف في تطبيق المعايير وتجاوز التحديات التي قد تواجهها.
٤. ضرورة تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للمحاسبين، ولمعدي القوائم المالية، بغية

مساعدتهم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بصورة عامة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) بشكل خاص، وهذا يتم على النحو الآتي :

٥. تنظيم دورات تدريبية بشكل دوري لمواكبة التغييرات المستمرة في المعايير .
٦. أعداد مناهج تدريبية تتضمن أمثلة عملية ودراسات حالة تغطي جوانب المعايير المحاسبية المختلفة، مع التركيز على (IAS / ٢١).
٧. تنظيم ورش عمل تفاعلية حيث يمكن للمحاسبين العمل سوياً لفهم كيفية معالجة القضايا المحاسبية الحقيقية. ضرورة تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية والمعالجات المحاسبية، المتعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١)، المؤثرة على دقة البيانات المالية لتلك الجهات، وهذا يتم على النحو الآتي
٨. تضمين التقارير المالية تفاصيل حول العملات الأجنبية المستخدمة وكيفية ترجمة هذه العملات في القوائم المالية.
٩. يجب على المصارف الإفصاح عن أي تغييرات في السياسات المحاسبية أو طرق الترجمة، وتوضيح أسباب هذه التغييرات وأثرها على البيانات المالية.
١٠. استخدام أنظمة معلومات حديثة تساعد على توفير تقارير مفصلة حول العملات الأجنبية ومعاملاتها.

المصادر العربية: الكتب

- ١- جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبد الله. (٢٠٠٢). المحاسبة الدولية، مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان
- ٢- أبو ناصر، ناصر. (٢٠٠٨). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، دار وائل للنشر، الاردن.
- ٣- خنفر، مؤيد راضي، المطارنة، غسان فلاح. (٢٠١١). تحليل القوائم المالية، ط ٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن.

الرسائل والاطاريح

- ١- طارق، شوقي. (٢٠٠٩). «إثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية»، بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة من جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- ٢- العازمي، يوسف أرشيد حبيب. (٢٠١٢). "أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي"، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن

٣- صادق، بان ماجد. (٢٠١٥). "أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على الربحية دراسة حالة على بنك الإسكان للتجارة والتمويل، (٢٠٠٤ - ٢٠١٤) «رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال - جامعة الشرق الأوسط، عمان - الأردن.

٤- القذافي، محمد موسى الطيب. (٢٠١٢). «محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية» دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (٢٠٠٥-١٩٩٥)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الدراسات العليا، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي، بنغازي - ليبيا

البحوث والدوريات

١- حسون، هالة عيدان. (٢٠٢٢). «تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط)»، مجلة الريادة للمال والأعمال، ٣ (١)، ٢٩٧-٣١٨.

٢- سلوم، حسن عبد الكريم وبتول محمد نوري. (٢٠٠٩). «دور معايير المحاسبة الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية»، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة زرقاء الخاصة، الزرقاء.

٣- عاشور، ايهاب محمد كامل، والبسيوني، هيثم محمد عبد الفتاح. (٢٠٢١). «دراسة وتحليل العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية في ظل جائحة كوفيد ١٩ والاداء المالي للشركات» (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)، مجلة البحوث المالية، ٢٢ (٢)، ٦٥٧-٦١٥.

٤- الأسعد، آلاء مصطفى. (٢٠١٣). «المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٦١-٢٨١.

٥- المعيني، سعد سلمان وياسين، يوسف طه. (٢٠١٨). «تأثير تطبيق متطلبات القياس والافصاح المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في نطاق عملية التدقيق». مجلة الدنانير، ١ (١٢)، ٤٢٨-٤٥٣.

٦- ثابت، ثابت حسان وذنون، آلاء عبد الواحد. (٢٠١٧). «طرق تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها في تعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق»، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

المصادر الاجنبية

1. Barad, M. M.(2010). «A Study of Liquidity Management of Indian» Steel Industry, M. A Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.

2. shakila C. T., (2019), «A Comparative Study of Profitability Analysis in Banking Sector of Bangladesh», Global Journal of Management and Business Research: A Administration and Management, 19 (8).

3. Jankensgard. H., Oxelheim, &, L, Alviniussen, A. (2020). **Corporate foreign exchange risk management**, John Wiley & Sons, United Kingdom.

4. Obasi, G.U., & Okegbe, T. O. (2023). “Exchange Difference (IAS 21) and Financial Performance of Oil and Gas Firms Listed on Nigerian Exchange Group”. Journal of Global Accounting, 9(1), 108-140.